

أكاديميون لـ«الميثاق»:

مبادرة الرئيس ترجمة صادقة للشراكة الوطنية



شجون إعلامية

ما زالت هناك حاجة أكثر من ماسة لإجراء عملية تحديث سريعة للرسالة الإعلامية الرسمية.. وبمعنى أدق التحرر من الأساليب التقليدية التي يظل الإعلام الرسمي أسيراً لها، ومثلت سبباً مباشراً لعدم قدرة هذا الإعلام على تحقيق الفاعلية المرجوة لرسائله في الأوساط الشعبية وبالصورة التي تتفق مع روح العصر وما يفرضه من معطيات جديدة لا بد لأية عملية إعلامية من التعامل معها حتى يتمكن من الاستمرارية والفاعلية وتسجيل الحضور المشرف في أوساط الرأي العام..

وتلك حقيقة بات الجميع يدرکها تماماً بمن فيهم رجل الشارع البسيط الذي أضحي هو الآخر ينجر نحو الإعلام المتطور الذي يجد فيه بعض أبعاد الصورة للحديث الذي يعيشه وهو ما يعني أن تأثيرات وتداعيات مثل هذا الانجرار لهذا الإعلام قد تضفي المزيد من الضبابية على المشهد باعتبار أن الوسائل الإعلامية الرفاعة لشعار الرأي والرأي الآخر تقوم كما اشرفنا بتقديم بعض أبعاد الصورة وليس الصورة بكاملها.

وهو ما يعني امتلاكها لأهداف ومآرب تعبر عنها في كل ثنأيا ما تنتشره وتعرض له من أحداث ومواقف وآراء..

ولعل ما مّني به الإعلام الرسمي في الشقيقتين مصر

وتونس من اخفاق كبير خبير دليل على أهمية الاسراع نحو إصلاح الإعلام الرسمي وجعله يتمتع بروح متجددة في إطار من الرؤية الثاقبة التي تجعل من كافة قنواته واصداراته تحظى بالتفاعل الشعبي والمطلوب، باعتبار أن حالة العزوف الجماهيرية عن



يحيى علي نوري

هذا الإعلام وفي أكثر من بلد يمثل خطراً حقيقياً ليس على النظام السياسي وإنما على الأوطان كما أن استمرار حالة الرتابية والأساليب التقليدية في تسيير أداء هذا الإعلام يعني بصراحة متناهية تسليم الرأي العام للإعلام الآخر بكل ما يطمح له من أهداف ومآرب..

وحقيقة أن مطالبنا بتحقيق مثل هذه النقطة النوعية للإعلام الرسمي هو أننا وفي ظل ما تحفل به بلادنا اليوم من شرافات عدة ومن مختلف الميادين نجد أن الإعلام الرسمي مازال عاجزاً عن التعبير الحقيقي عنها وفق أساليب وطرق ووسائل إعلامية على درجة عالية من المهنية قادرة في الوقت ذاته على تقديم الصورة الكاملة لطبيعة التحولات التي تشهدها البلاد سواء أكان ذلك على صعيد التنمية أو الممارسة الديمقراطية، وتلمس قضايا ومشكلات المجتمع والإسهام الفاعل في إيجاد المعالجات لها وتحويل مختلف القضايا عبر الإعلام إلى قضايا رأي عام يشرك الجميع في مناقشتها ومعالجتها.

وخلاصة أن إبقاء حالة التوازي والآنزواء التي يعاني منها الإعلام الرسمي تمثل كارثة حقيقية يعتقد أن الوقت مازال متاحاً لإجراء المعالجات الناجعة لواقع كهذا وتحريك المياه الآسنة واستبعاد كافة الإخلالات والاحتقانات التي تعاني منها العملية الإعلامية، وإيجاد إدارة إعلامية قادرة على الاستغلال الأمثل لكافة الامكانات المتاحة البشرية منها والفنية وتوظيفها باتجاه رسالة إعلامية قادرة على الحضور والفاعلية في الوسط الشعبي.

أكد عدد من الأكاديميين أن مبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية حرصت على لم شمل الأسرة اليمنية وجاءت لتعزز وتطور النظام الديمقراطي في البلاد.. وأوضحوا في أحاديث لـ«الميثاق» أن التنازلات التي قدمها الرئيس في المبادرة تجاوزت سقف مطالبات أحزاب المشترك، وأن أي أساليب ابتزازية جديدة لأحزاب المشترك مرفوضة.. مطالبين بالضغطة على أحزاب المشترك لقبول الحوار والاستجابة لتنفيذ كل ما جاء في المبادرة..



تفاصيل أكثر في سياق الاستطلاع التالي:

استطلاع/ فيصل الحزمي



بداية أوضح الدكتور محمود البكاري - استاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة تعز- أنه لا يوجد من الناحية العلمية ما يمكن تسميته أزمة بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المشترك طالما والأعراف الديمقراطية تقتضي تعدد وجهات النظر السياسية المعبرة عن تعدد البرامج الحزبية، ولكن ما يفترض استيعابه أن حالة الاختلاف هي تنوع وليس خلافاً.. مشيراً إلى أن الخطورة تكمن عندما تصل درجة الحساسية السياسية إلى تفسير الحق في الاختلاف على أنه خصام..

وقال: الأخرى بالأحزاب والتنظيمات السياسية- باعتبارها عريقة وذات جذور تاريخية وليست حديثة النشأة لاتماس العذر لها في أي أخطاء تقع فيها- أن تعي أنه لا يوجد ثابت في الخارطة الحزبية في ظل الديمقراطية ومفاهيم السلطة والمعارضة..

أي أن المؤتمر الشعبي العام ليس السلطة وكذا المشترك ليس المعارضة بصفة ثابتة غير قابلة للتغير لأنه وفي ظل عدم الفهم ينشأ القلق الذي لا مبرر له إذا

استوعب الجميع معنى الديمقراطية وانصرفت الأحزاب لأداء أدوارها في المجتمع الذي هو مرتبط بالفرس.. مؤكداً أنه لا يوجد حظر على أي حزب من ان يتفاعل مع قضايا المجتمع.. والمشاكل تكمن في من يدعي لنفسه حق تمثيل المجتمع.. ومن هذا المنطلق تكمن أهمية مبادرة فخامة رئيس الجمهورية لتصويب المسار الديمقراطي من كونها تحمل هذا الجهد الحداثي الذي يحقق انفتاح كل الأطراف على بعضها سيما وقد تضمنت وبصريح العبارة حرص فخامته على اكساب العملية الديمقراطية بعداً ديناميكياً يحقق الشراكة الوطنية على أسس من التسامح والتعايش والاعتراف بالأخر، وهذه هي الخطوات التي يمكن للأحزاب أن تبادر إلى ترجمتها على الواقع، وإذا برزت اشكالات حينها من حقها أن تتحدث إلى الناس وتظهر لهم الحقائق.. أما الاعتماد على التنبؤ بسوء النوايا والاحكام المتسبقة فليس من الديمقراطية في شيء.

ما بعد المبادرة

من جانبه وصف خبير القانون الدولي المحامي محمد سيف مسعود مبادرة فخامة رئيس الجمهورية بأنها خطوة مهمة في سبيل الحفاظ على الوحدة الوطنية ولم شمل الأسرة اليمنية.. وقال: إن هذا الحرص من قبل فخامة رئيس الجمهورية يجب أن تقابله استجابة من قبل أحزاب المشترك إن كانت مصلحة الوطن تهمها..

وأضاف: الملاحظ أن أحزاب المشترك تمارس ابتزازاً سياسياً لتحقيق مصالحها الضيقة متناسية أنها بعملها هذا تحدث خرقة للدستور وتوجد فراغاً دستورياً يتمثل بعدم شرعية مجلس النواب الحالي.

المطلوب لجنة حكماء

ويرى خبير القانون الدولي أنه لا بد لتفادي هذه الأمور أن يكون هناك ضغط يلزم أحزاب المشترك لقبول الحوار وهي خطوة ما بعد هذه المبادرة على ضوء الاتفاق السابق بما في ذلك

تفعيل أعمال اللجان المتفق عليها للبدء بمسألة الحوار للخروج من هذا المأزق لأن بقاء الوضع السياسي على ما هو عليه لا يحقق مكسباً لأي من أطراف العملية السياسية بل إنه في الواقع يمثل فشلاً ذريعاً لأحزاب اللقاء المشترك التي تتحجج كل يوم بحجة يقابلها المؤتمر الشعبي بتنازل دفعها لاستثمار ذلك لتحقيق مصالح أنية.. مقترحاً أن تشكل لجنة حكماء على غرار ما حدث في جمهورية مصر يكون اطراف هذه اللجنة قوى وطنية مستقلة وأخرى قضائية، أما مسألة كيفية معالجة الفراغ الدستوري فهذا أمر يلزم به مجلس النواب للخروج من هذا المأزق الدستوري باعتباره هيئة تشريعية تستمد سلطتها من الشعب.

حكومة ائتلافية

إلى ذلك أشار الدكتور فؤاد الصلاحي - أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء- إلى أن أية دعوة للحوار من أي طرف سياسي مهمة في بلادنا، لأن الحوار من شأنه تقريب المسافات بين

الخصوم السياسيين وهو أيضاً آلية لترسيخ الممارسة الديمقراطية.

وطالب الصلاحي رئيس الجمهورية باتخاذ إجراءات تنفيذية وتغييرات سياسية كبيرة بدءاً بتشكيل حكومة ائتلاف وطني تنفيذياً لمطالب المشترك، وكذا إحالة عدد من الفاسدين للقضاء، ودعوة قادة الحراك والمعارضين في الخارج إلى الحوار، وإشراك الأكاديميين المتميزين بالانتاج العلمي في هذا الحوار لما لديهم من علم ومعرفة بالشأن العام.

مبادرة المستقبل

> الدكتور أحمد علي الهمداني- نائب رئيس جامعة عدن لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي- قال: إن المبادرة جاءت في الوقت المناسب، وتظهر حكمة الرئيس وقدرته على تجاوز الصعاب في ظل الظروف الحرجة الراهنة في الوطن العربي وفي بلادنا.

مشيداً بحكمة فخامة الرئيس الذي قاد البلاد في مراحل صعبة وفي منعطفات حرجة وتحديات كبيرة واستطاع أن يخرج الوطن منها منتصراً. وأشار إلى أن الرئيس قدم في مبادرته الأخيرة تنازلات كبيرة يعلم بها المتابعون، وتأتي دائماً من أجل مصلحة الوطن وتجنبيه الفوضى.

وقال: لقد جاءت المبادرة مقنعة للشارع اليمني والوطن العربي والعالم، وقد لمسنا استجابات من مختلف القوى الوطنية والسياسية والمنظمات والقواعد الطلابية والشبابية تؤيدها وتعتبرها مرتكزاً لتذليل كل الصعاب في طريقنا إلى المستقبل الأفضل، وكذلك الأمر بالنسبة للخارج، خصوصاً وقد شملت المبادرة الكثير من الخطوات للرحلة القادمة وعلى رأسها إجراء الحوار الوطني الشامل تحت سقف الوحدة والثورة والجمهورية والمؤسسات الدستورية والشرعية القائمة في البلاد.. منوها إلى ضرورة اتخاذ خطوات إجرائية آنية ومستقبلية وسريعة في مجال الاقتصاد والتوظيف وإيجاد فرص عمل للشباب وزيادة الرواتب للموظفين من أجل تحسين مستواهم المعيشي. مشدداً على أهمية محاربة الفساد ووقف عبث الفاسدين.

خلال لقائهما القربي في باريس

وزيرة خارجية فرنسا تشيد بمبادرة رئيس الجمهورية

المحلية. واستعرض الدكتور القربي خلال اللقاء خطوات الإصلاح الاقتصادي والسياسي التي تنفذها الحكومة والمبادرات العديدة لتحقيق المشاركة وإطلاق الحكم المحلي واسع الصلاحيات، مؤكداً على ضرورة تقديم المزيد من الدعم التنموي لبلادنا.

وزير الخارجية الفرنسية جددت من جانبها موقف بلادها الداعم لوحدة وأمن واستقرار اليمن.. مؤكدة استمرار دعم ومساندة فرنسا لمسيرة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في اليمن.. وأثنت على الشراكة والتعاون القائم بين البلدين الصديقين. إلى ذلك بحث وزير الخارجية الدكتور أوبوكر القربي مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية مجموعة من أعضاء الجمعية المستجيدات على الساحة

بالدور المحوري الذي تقوم به فرنسا في إطار مجموعة أصدقاء اليمن ودورها والتبديتي لوحدة واستقراره وازدهاره، منوها إلى ما تبديه فرنسا من حرص دائم على تعزيز الشراكة الاقتصادية مع اليمن من خلال تنمية الاستثمارات الفرنسية في قطاعي النفط والغاز وغيرها من القطاعات الواعدة في بلادنا. ودعا وزير الخارجية الجانب الفرنسي إلى رفع الحظر على الشحن الجوي القادم من اليمن في أسرع وقت ممكن..

تعززها وتطويرها وكذا القضايا ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها الأحداث الجارية بالمنطقة العربية. كما جرى مناقشة التحضيرات الجارية للاجتماع القادم لمجموعة أصدقاء اليمن المزمع انعقاده في الرياض خلال مارس القادم، وتطرق الحديث خلال اللقاء إلى الآثار السلبية للقرصنة البحرية في بحر العرب وحظر بعض الدول للشحن الجوي القادم من اليمن وما يلحقه من أضرار بالاقتصاد اليمني. وقد أشاد الدكتور القربي

أشادت نائبة رئيس الوزراء - وزيرة الخارجية ليو ماري، بالإصلاحات السياسية التي دعا إليها فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية- في خطابه الأخير تحت قبة البرلمان جاء ذلك خلال لقائهما الثلاثي في باريس بوزير الخارجية الدكتور أوبوكر القربي في إطار جولته الأوروبية. وجرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين وأفاق

في مركز السقاف بسينون
المواطنون ينتقدون بيروقراطية صندوق تعويض المتضررين من كارثة السيول

أقام مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بمدينة سينون محافظة حضرموت- لقاء حوارياً لمعالجة أوضاع المتضررين جراء كارثة السيول التي اجتاحت محافظتي حضرموت والمهرة في أكتوبر ٢٠٠٨م، جمع المهندس عبدالله محمد متعافى - المدير التنفيذي للصندوق إعادة إعمار حضرموت والمهرة، بالعديد من المتضررين والمهتمين بالكارثة وتبعاتها وبالشأن المجتمعي. وقد تركز اللقاء على أهمية إنهاء الملفات العالقة والتعجيل بإعداد الخطة المستقبلية للصندوق الكفيلة بوضع حلول جذرية لمخلفات الكارثة والحيلولة دون تكرارها مستقبلاً وتأسيس بنية تحتية تستفيد منها الأجيال المقبلة.. اللقاء عموماً فضح إشكالات البيروقراطية بأساليب غير مسبوقة.. بيد أن المهندس عبدالله متعافى استطاع إيضاح الكثير من الحقائق وإزالة الضبابية حول بعض القضايا.